Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (42), (Sapt, 2026)
ISSN: 3104-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) العدد 42 سبتمبر 2026
ردمد: 3104-6266

تعقيبات الأَرْدَبِيلي النحويّة على الزمَخْشَرِي في شرح الأُنْمُوذَج

(دراسة تحليلية)

بشير مازن – أستاذ مشارك – قسم اللغة العربية – كلية العلوم الشرعية – جامعة طرابلس – ليبيا

*Al-Ardabili's Grammatical Critiques of al-Zamakhshari in His Commentary on *al-Unmudhaj**

Analytical Study

Bashir Mazen – Associate Professor – Department of Arabic Language – Faculty of Sharia Sciences – University of Tripoli – Libya

bashermazn70@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/09/02 –تاريخ المراجعة:2026/09/08– تاريخ القبول: 2026/10/06– تاريخ للنشر : 2026 /11/05

الملخص:

يتناول هذا البحث التعقيبات والاستدراكات النحوية التي أوردها الإمام جمال الدين الأُرْدَبِيلي (ت 647هـ) في شرحه على متن (الأنمُوذَج) للإمام جار الله الزمخشري (ت 538هـ). بهدف الكشف عن طبيعتها، وتصنيفها، وتحليل أبعادها النحوية والتعليمية، وبيان مدى موافقتها لأصول النحو العربي وآراء النحاة. وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مدعومًا بالاستقراء والمقارنة، من خلال تتبع المسائل النحوية في المتن والشرح، وتحليلها، ومقارنة التعقيبات بما ورد في عدد من المصادر النحوية، وفي مقدمتها (المُفصَل) للزمخشري، و(شرح قَطْرُ النَّدَى وبلُّ الصَّدى) لابن هشام. واعتمد في استقراء المسائل نسخة شرح الأنموذج بتحقيق حسن شاذلي فرهود، واقتصر على المسائل النحوية دون الصرفية.

وانتظم البحث في مقدمة، وتمهيد للتعريف بالأنمُوذج وشارحه، وثلاثة مباحث تناولت تعقيبات الأرْدَبيلي في الأسماء والأفعال والحروف، وخاتمة لأهم النتائج والتوصيات. ويسعى البحث إلى إبراز شخصية الأرْدَبِيلي النحوية، بنعته شارحاً محققاً وناقداً حصيفاً، والكشف عن منهجه في محاورة المتن واستكمال أحكامه، وبيان طبيعة العلاقة العلمية بين اختصار المصنف ومعالجة الشارح، بما يسهم في دراسة جهود العلماء في خدمة التراث النحوي.

وأسفرت الدراسة عن إثبات أن تعقيبات الأردبيلي لم تكن مجرد اعتراضات مذهبية، بل تنوعت بين تكميل المسكوت عنه، وتقييد المطلق، واستدراك الشروط والأقسام، فضلاً عن توجيه منهج الزمخشري واعتذاره عن إيجازه ببيان دواعي التخفيف على المبتدئين.

الكلمات المفتاحية: الأردبيلي، الزمخشري، كتاب الأنموذج، التعقيبات النحوية، الاستدراكات النحوية.

Abstract:

This research examines the grammatical comments and corrections (al-ta'qībāt wa-al-istidrākāt) made by Imam Jamal al-Din al-Ardabili (d. 647 AH) in his commentary on the text Al-Anmudhaj by Imam Jar Allah al-Zamakhshari (d. 538 AH). It aims to uncover their nature, classify them, analyze their grammatical and educational dimensions, and demonstrate their alignment with the fundamentals of Arabic

grammar and the opinions of grammarians. The research adopted a descriptive-analytical methodology, supported by induction and comparison, by tracing grammatical issues within the core text and its commentary, analyzing them, and comparing the comments with those found in various grammatical sources, foremost among them Al-Mufassal by al-Zamakhshari and Sharh Qatr al-Nada wa-Ball al-Sada by Ibn Hisham. For the induction of the issues, the study relied on the edition of Sharh al-Anmudhaj edited by Hasan Shadhili Farhoud, restricting itself strictly to grammatical issues rather than morphological ones.

The research comprises an introduction, a preface introducing Al-Anmudhaj and its commentator, three main sections addressing al-Ardabili's comments on nouns, verbs, and particles, and a conclusion summarizing key findings and recommendations. The research seeks to highlight al-Ardabili's grammatical persona as a thorough commentator and astute critic, reveal his methodology in engaging with the core text and completing its rulings, and clarify the scientific relationship between the author's conciseness and the commentator's treatment, thereby contributing to the study of scholars' efforts in serving the Arabic grammatical heritage.

The study concluded that al-Ardabili's comments were not merely sectarian objections, but varied between completing what was omitted, restricting absolute rulings, supplying missing conditions and categories, as well as contextualizing al-Zamakhshari's methodology and excusing his conciseness by explaining the necessity of easing the learning process for beginners.

Keywords: al-Ardabili, al-Zamakhshari, Kitab al-Anmudhaj, grammatical observations, grammatical rectifications.

المقدمة:

الحمد لله الذي جعل العربيّة مفتاح البيان، وصيّرها آلة يُحترزُ بها عن الخطأ في اللسان، والصلاة والسلام على المبعوث بأفصح بيان، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛ فإنَّ المتون النحويّة المختصرة مثلت على مرّ العصور العلمية محطَّ عناية العلماء وشُرّاح العربيّة؛ لما تحويه من أحكامٍ جامعة وجُملٍ مركّزة صُممت لتأسيس المتعلمين وضبط أصول هذا الفن. ومن بين هذه المتون الرائقة متن (الأُنْمُوذَج في النّحو) للإمام جار الله الزمخشري (ت 538 هـ)، الذي اختصره من كتابه الموسع (المُفصَّل في صَنْعَة الإعْرَاب).

وقد قيّد الله لهذا المتن المقتضب شروحاً علمية حافلة كشفت عن غموضه وأكملت بنيانه، وفي مقدمتها (شرح الأنْمُوذج) للإمام جمال الدين محمد بن عبد الغني الأرْدَبيلي (ت 647 هـ). ولم يقف الأردبيلي في شرحه عند حدود التوضيح اللفظي وفكّ العبارة، بل تجاوزه إلى التعقيب والاستدراك والتكميل؛ فرصد المسائل التي سكت عنها الزمخشري مراعاة للإيجاز، وقيّد الأحكام المطلقة، واستدرك بعض الشروط والتفريعات، وبيّن أحياناً أسباب ترك المصنف لبعض الأحكام.

ومن هنا تبرز أهمية هذا البحث؛ إذ يمثل نموذجاً للحوار العلمي والتكامل بين صانع المتن المختصر والشارح المحقق، ويكشف عن دقائق الفكر النحوي واستدراكات العلماء لاستكمال أصول القواعد النحوية.

وتتلخص أسباب اختيار هذا البحث في القيمة العلمية للمتن والشرح، مكانة الزمخشري النحويّة البارزة في العربية، والقيمة العلمية لشرح الأردبيلي الذي يُعدُّ من أهم شروح الأنموذج وأكثرها اعتماداً وسيراً بين طلبة العلم،

والكشف عن دِقة الأردبيلي النحويّة وقدرته على تتبع عبارات المتن وتقويمها وتكميل نقصها، مما يخرجه من نطاق الشارح الناقل إلى الناقد المُحَقِّق والوقوف على طبيعة الاستدراكات النحويّة في الشروح المصنفة للمتعلمين، والتعليل المنهجي للتفرقة بين الاعتراض المباشر، وتكميل المسكوت عنه، وتقييد المطلق، وبيان دواعي الاختصار.

وتتحدد إشكالية البحث في السؤال الرئيس الآتي: ما طبيعة تعقيبات واستدراكات الأردبيلي على الزمخشري في الأنموذج، وما أبرز التعقيبات وكيف توزعت على أقسام الكلمة (الأسماء، والأفعال، والحروف)، وما دواعيها النحويّة والتعليمية؟

ويسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. استقراء وتصنيف تعقيبات الأردبيلي على الزمخشري تصنيفاً موضوعياً نحويّاً.
2. تحليل تعقيبات الأردبيلي وبيان مدى صوابها وموافقتها لأصول النحو العربي ومذاهب النحاة.
3. الكشف عن المبررات النحوية والتعليمية التي جعلت الزمخشري يقتضب متنه، وتوضيح كيف استدرك الأردبيلي ذلك دون الإخلال بالمقصد التعليمي للمتعلمين.
4. إبراز المعالم النحوية لشخصية الأردبيلي ونقوده وإسهاماته في خدمة التراث النحوي.

واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي مدعوماً بالاستقراء والمقارنة، وذلك من خلال: استقراء المسائل النحوية من متن (الأنموذج) للزمخشري وشرحه للأردبيلي، ثم مقابلة عبارة المتن بتعقيب الشارح، واستخراج وجه الاستدراك أو التعقيب، وتحليل المسألة النحوية، ومقارنة تعقيبات الأردبيلي بما ورد في عدد من كتب النحو منها: (المُفصَّل) للزمخشري؛ لكونه الأصل الذي بُنِي عليه كتاب الأنمُوذج، و(شرح قطْرِ النّدى وبلُّ الصّدى) لابن هشام؛ بوصفه كتاباً تعليمياً يماثل شرح الأنمُوذج في طبيعته وحجمه تقريباً، ويشتمل مثله على متن وشرح، فضلاً عن غيرها من المصادر النحوية التي اقتضتها طبيعة البحث؛ وذلك للتحقق من صحّة تعقيبات الأردبيلي وبيان مَدى دقتها، وموافقتها للآراء النحوية المعتمدة.

وقد حظِي كتاب (شرح الأنمُوذج للأرْدَبِيلي) باهتمام أهل العلم، فتنوعت الجهود العلمية حوله بين التحقيق والدراسة، ووضع الحواشي العلمية، كحاشية الشيخ قاسم بن نعيم الحَنفي، وتحقيق د. حسني عبد الجليل يوسف، وتحقيق د. حسن شَاذلي فرهود، وتحقيق أبو عبد الله الداغستاني، وقد انصبت هذه الجهود في معظمها على ضبط النصّ، وتخريج شواهده، دون أن تتجه إلى دراسة التعقيبات والاستدراكات النحويّة الواردة فيه وتصنيفها تصنيفاً علمياً مستقلاً،

كما أنجزت على الكتاب دراسة لنيل درجة الماجستير بعنوان "شرح أنمُوذج الزمخشري لجمال الدين الأردبيلي دراسة وتحقيقا"، لعبد الرحمن الخضيري، جامعة الإمام محمد بن سعود سنة 1984م، وهي غير منشورة، فلم يتسنَّ للباحث الاطلاع عليها.

وتأتي هذه الدراسة امتداداً للجهود السابقة، مع اختلافها عنها في موضوع المعالجة، إذ تُعنى بحصر الاستدراكات والتعقيبات النحويّة التي أوردها الأردبيلي على الزمخشري، وتنظيمها في محاور نحويّة ثلاثة (أسماء، أفعال، حروف) مع تصنيف طبيعة الاستدراك سواء أكان تكميلاً لقيد، أم استدراكاً لقسم، أم اعتراضاً مذهبياً، أو توجيهاً لسكتات المتن.

انتظم هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث رئيسة، وخاتمة، وفق البيان الآتي:

- **المقدمة** :أهمية البحث، أسباب اختيار الموضوع، إشكاليته، أهدافه، منهجه، والدراسات السابقة.

- **التمهيد** :التعريف بالأنمُوذج للزمخشري وشارحه الأردبيلي.
- **المبحث الأول** :تعقيبات الأردبيلي في الأسماء.
- **المبحث الثاني** :تعقيبات الأردبيلي في الأفعال.
- **المبحث الثالث** :تعقيبات الأردبيلي في الحروف.
- **الخاتمة** :وتتضمن أهم النتائج والتوصيات، تتلوها فهارس المصادر والمراجع.

واعتمد البحث في استقراء المسائل وتتبعها على نسخة (شرح الأنمُوذج) بتحقيق حسن فرهود؛ لما امتازت به من وضوح النصِّ، وضبط الكلمات، واكتمال المادة، مقارنة ببعض الطبعات المُحقَّقة الأخرى، واقتصر البحث على المسائل النحويّة دون الصرفيّة؛ التزاماً بحدود البحث، فلم يتناول الأبواب الصرفية، كالتصغير والنسب.

****

التمهيد:

التعريف بالأنموذج:

هو للإمام العلامة جار الله، أبي القاسم، محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري. ولد في قرية (زَمَخْشر) من قرى خوارزم سنة (ت 467 هـ)، وتوفي بكرَكَانج سنة (ت 538 هـ)[1]. أنشأ الزمخشري كتابه (الأنمُوذج) ليكون مدخلاً ميسراً ومقدّمة نافعة للمبتدئين في علم النحو، فقصد فيه إلى جمع أوليات هذا الفنّ وتسهيل عبارته وتنظيم مادته لتقريبها لطالبي العربية.

جاء في كشف الظنون: "اقتضبه من (المفصّل) وجَعَله مقدِّمةً نافعةً للمبتدئ كـ(الكافية)"[2].

أقام الزمخشري كتابه على مقدمة وثلاثة أقسام رئيسة :

1. المقدمة: في تعريف الكلمة وأقسامها والكلام.
2. القسم الأول: في الأسماء.
3. القسم الثاني: في الأفعال.
4. القسم الثالث: في الحروف.

واعتمد الزمخشري في أنمُوذجه على أسلوب الإيجاز والشدّة في الاختصار؛ حذفاً للشروط المفصّلة، وإهمالاً للفروع القليلة الاستعمال، واقتصاراً على أمثلة الأصول الكلية؛ لئلا يثقل على المبتدئ.

التعريف بالأَرْدَبِيلي:

هو الشيخ العلامة جمال الدين، محمد بن عبد الغني الأردبيلي، المشهور بـ (بغَنِي زَاده). وهو ينسب إلى مدينة (أَرْدَبِيل) عاصمة إقليم أذربيجان، كان مفسراً وفقيهاً ونحوياً بارعاً متفنناً. تُجمِع كتب التراجم على أن وفاته كانت سنة (647 هـ)[3].

صنّف الأردبيلي عدة كتب نافعة؛ منها: (حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي) في التفسير، و(الأنوار) في الفقه الشافعي، و(الرسالة القلمية)، و(شرح الأنمُوذج في النحو) الذي حظِي بقبول واسع بين أهل العلم[4].

---

(1) إنباه الرواة على أنباه النحاة 265/3، بغية الوعاة في والنحاة 279/2.طبقات اللغويين

(2) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون 185/1.

(3) السابق، الأعلام 211/6، معجم البلدان 145/1.

(4) معجم المؤلفين 10/ 178.

التعريف بشرح الأنموذج ومكانته العلمية:

- **سبب وضع الشرح:** ذكر الأردبيلي في مقدمة شرحه أنّه لما رأى مختصر الأنمُوذج للزمخشري "قليل اللفظ، كثير المعنى، صغير الحجم، غزير الفحوى، مرغوباً للمبتدئين وغيرهم"[5]، ولم يكن له شرح يفي بحلِّ ألفاظه وتوضيح مقاصده بشكل متكامل لطلبة العلم، أحبَّ أن يضع عليه شرحاً يُحلّل ألفاظه، ويوضّح معانيه، ويكمّل مقاصده.
- **طريقة الشارح ومنهجه:**

1. **التزام المتن:** التزم الأردبيلي بكتابة ألفاظ متن الأنموذج بتمامها في شرحه.
2. **التحليل اللفظي والنحوي:** حلل عبارات الزمخشري وشرح معانيها وأعرب مشكلها.
3. **الاستدراك والتعقيب:** لم يقف الأردبيلي عند حدود الشرح والتوضيح، بل تتبع سكتات الزمخشري؛ فاستدرك الأحكام المسكوت عنها، وقيّد الأحكام المطلقة، وأكمل الشروط والأقسام التي تركها المصنف طلباً للإيجاز.
4. **الاعتذار للمصنف والتوجيه:** أبان الأردبيلي في عدة مواضع علّة إهمال الزمخشري لبعض المسائل والأحكام؛ مرجعاً ذلك إلى قلّة استعمالها، أو استغناءً بأحكام أخرى أشهر منها، أو طلباً للاختصار المناسب لطبقة المبتدئين.

- **القيمة العلمية للشرح:** أصبح شرح الأردبيلي العمدة في تدريس كتاب الأنموذج، ووضعت عليه الحواشي العلمية الدقيقة؛ كـ(حاشية الشيخ قاسم بن نعيم الحنفي)، مما يعكس الأثر البالغ لهذا الشرح وتنبيهاته في الدراسات النحويّة المتأخرة.

****

المبحث الأول: تعقيبات الأردبيلي في باب الأسماء

يُمثّل باب الأسماء الشريحة الأكبر والنواة الأساسية في متن (الأنموذج) للزمخشري؛ إذ بدأ به المصنّف اعتناءً بالمسند والمسند إليه اللذين ينعقد بهما أصلُ الكلام والتركيب. ولمّا كان الزمخشري قد توخى في متنه الغاية في الاختصار والإيجاز ليكون مدخلاً ميسراً للمبتدئين، فقد تجاوز ذكر العديد من الشروط والقيود والتقسيمات الفرعية؛ مما دفع الشارح جمال الدين الأردبيلي إلى تتبّع هذه المواضع بالتعقيب، والتكميل، وتقييد المطلق، واستدراك المسكوت عنه، وتوضيح علل اختصار المتن.

1) اقتصر الزمخشري في حدِّ (العَلَم) على بيان أصله المُنقول والمرتجل؛ فذكر أنّه غالبًا ما يُنقل عن اسم جنس كـ(جَعْفر)، أو عن فعل مضارع كـ(يَزِيد)، أو يكون مرتجلاً كـ(غَطَفَانَ).

واستدرك الأردبيلي تقسيم (العَلَم) بالنظر إلى مسمّاه ومعناه؛ مبيّناً أنّ للعَلَم قسمة أخرى سكت عنها المصنف، وهي تنقسم إلى ثلاثة أصناف: (اللقب) وهو ما أُشعر بمدح أو ذمّ كـ(محمود وبطَّة)، و(الكنية) وهي كلُّ عَلَم صدِّر بـ(أب أو أم) كـ(أبي عَمرو وأم كلثوم)، و(الاسم) وهو ما خلا عن ذلك كـ(جعفر)؛ وذلك لتكميل التقسيم لأصناف العَلَم التي يتوقف عليها أحكام التقديم والتأخير[6].

(5) شرح الأنموذج في النحو ص26.

(6) شرح الأنموذج ص41، 42.

وفي (المفصّل) فصّل الزمخشري تقسيمات (العَلَم) فهو إمّا اسم أو كنية أو لقب، وقسّمه أيضاً إلى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل[7].

وبالنظر إلى (قطر النّدى وشرحه) لابن هشام، نجده قسّم في المتن العَلَم إلى: اسم ولقب وكنية، مستدركاً بقية الأقسام في الشرح[8].

2) وفي إعراب الأسماء الستة (أبوك، أخوك، حَمُوكَ، فُوكَ، هَنُوكَ، ذُو مَالٍ)، ذكر الزمخشري أنها تُعرب بالحروف إذا كانت مضافة إلى غير ياء المتكلم.

فتعقبه الأردبيلي باستدراك قيدين أساسيين لإعرابها بالحروف لم يذكرهما المتن أولهما: أن تكون مكبرة (فإن صُغرت أُعربت بالحركات الظاهرة نحو: جاءني أُبَيُّ)، وثانيهما: أن تكون مفردة، (فإن ثُنيت أو جُمِعت أُعربت إعراب التثنية أو الجمع بحسب نوعه)[9].

وقد آثر ابن هشام ذكر هذه الشروط الثلاثة لإعراب الأسماء الستة بالحروف في شرح قطر الندى دون المتن[10]، وهو بذلك فرق بين إجمال (المتن) وتفصيل الشرح، لذلك استدرك الشروط في الشرح كما صنع الأردبيلي.

3) قرر الزمخشري أنّ الفاعل هو أصل المرفوعات، وأن عامله هو الفعل التام.

فاستدرك الأردبيلي أن إسناد الفعل للفاعل ليس مقصوراً على الفعل فقط، بل يشمل شبه الفعل أيضاً؛ حيث يرتفع الاسم بالفاعلية إذا أُسند إليه المصدر، أو اسم الفاعل، أو الصفة المشبهة، أو أفعل التفضيل، نحو: زيدٌ ضاربٌ غلامَه[11].

وفي المفصّل عرّف الزمخشري الفاعل بقوله: "الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه"[12]. وفي متن القطر لم يتحدث ابن هشام عن نوع العامل في الفاعل، بل بيّن وفصّل الحديث فيه في شرحه للمتن[13]، ولعل ذلك راجع إلى طبيعة المتن التعليمي، الذي يقتضي الاختصار والتركيز على أصول المسائل.

4) وفي باب المبتدأ والخبر، سكت الزمخشري عن عامل الرفع في المبتدأ والخبر.

وبيّن الأردبيلي أنهما اسمان مجردان عن العوامل اللفظية للإسناد، وأن العامل فيهما هو تجردهما عن العوامل اللفظية[14]. وأشار الزمخشري في المفصّل إلى ذلك فقال: "هما الاسمان المجردان للإسناد، والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل، وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما؛ لأنه معنى قد تناولهما معاً تناولاً واحداً من حيث إن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه"[15].

---

(7) المفصل ص23، 24.

(8) شرح قطر الندى ص96.

(9) شرح الأنموذج ص46.

(10) شرح قطر الندى ص46.

(11)شرح الأنموذج ص55.

(12) المفصل ص38.

(13) شرح قطر الندى ص180.

(14)شرح الأنموذج ص56.

(15) المفصل ص43.

واتفق ابن هشام مع الزمخشري والأردبيلي حين سكت عن العامل في المبتدأ والخبر في المتن، وفصّل ذلك في شرح القطر[16].

وهذه مسألة خلافية، تناولها بالشرح والتفصيل ابن مالك في شرح التسهيل، وردّ فيه مذهب الزمخشري والأردبيلي من عدة وجوه، وذهب إلى أن العامل في المبتدأ الابتداء، وفي الخبر المبتدأ، وهو مذهب سيبويه[17].

5) حصَر الزمخشري الغرض من المفعول المطلق (المصدر) في توكيد الفعل أو بيان العدد.

واستدرك الأردبيلي قسماً ثالثاً رئيساً وهو المبين للنوع نحو: جلسْتُ جِلْسَةً، (بكسر الجيم)، وعلّل إهمال الزمخشري له بقلّة وروده مراماً لتخفيف المتن[18]. ولم يذكر الزمخشري هذا النوع في المفصّل أيضاً[19]، أمّا ابن هشام فلم يبين الغرض منه لا في متن القطر ولا في شرحه[20].

وقال ابن مالك في ألفيته مبينا الغرض منه:

تَوكِيداً أوْ نَوعاً يُبيّن أو عَدد *** كسِرتُ سيْرتيْنِ سَيْرَ ذي رَشَدْ[21].

6) وفي باب المنادى، أشار الزمخشري إلى أنّ المنادى المعرب يكون منصوباً، إذا كان مضافاً أو مضارعاً للمضاف أو نكرة.

استدرك الأردبيلي مجيء المنادى المعرب مجروراً أيضاً، بدخول لام الاستغاثة عليه نحو: يَا لَزَيْدٍ[22]. وهو وإن كان مجرور لفظاً إلا أنه منصوب تقديرا ومحلا[23]، أمّا ابن هشام فقد عقد للاستغاثة فصلا تحدث فيه عن أحكامها[24]. وهذا ما جرى عليه أغلب النحاة في مصنفاتهم إذ تناولوا الاستغاثة وأحكامها ضمن أبوابها المقررة[25]، ولعلّ الأردبيلي آثر تناول المسألة هنا؛ لأنّ الزمخشري لم يعقد باباً مستقلاً للاستغاثة في الأنموذج.

7) ذكر الزمخشري أن المنادى إذا وقع موصوفاً بـ(ابن) بين علمين فُتِحَ، وإن لم يقع بين علمين بني على الضمّ وجوباً، نحو: يا زيدُ ابنَ أخِي، ويا رجلُ ابنَ زيْدٍ.

وعقّب الأردبيلي بجواز الضمّ فيه إذا وقع موصوفاً بـ(ابن) بين علمين كقولك: يا زيدُ بنَ عَمْرو، وعلّل عدم ذكر الزمخشري له بكثرة استعماله مبنياً على الفتح، كما استدرك وجوب البناء على الضمّ للمنادى إذا وقع صفة لـ(ابن) غير واقعة بين علمين، لا قبله ولا بعده، نحو: يا رجلُ ابنَ أخِي، وعلل عدم ذكر المصنف له بقوله: "لأنه

---

(16) شرح قطر الندى ص116، 117.

(17) شرح التسهيل 267/1، 271.

(18)شرح الأنموذج ص66.

(19) ينظر المفصل ص55.

(20) شرح قطر الندى ص224.

(21) شرح ابن عقيل 171/2.

(22)شرح الأنموذج ص69.

(23) شرح المفصل لا بن يعيش 323/1.

(24) شرح قطر الندى ص218، 219، 220، 221.

(25) ينظر شرح التسهيل 409/3، شرح أوضح المسالك 41/4،

يُعلمُ مما ذُكرَ؛ لأنّ انتفاء العلميّة في أحد الطرفين إذا كان موجباً للضمّ ففي كلا الطرفين بطريق الأوْلَى"[26]. ولم يتناول ابن هشام هذه المسألة كليًّا في كتابه شرح قطر الندى[27].

وقد جمع ابن مالك المسألتين في قوله: "ويجوز في المنعوت بـ(ابن) نحو: يا زيدُ بن عمرو، الضمّ استصحاباً لحاله قبل النعت، والفتح إعراباً نحو: يا زيدَ بن عمرو، فلو فُصل (ابن) من المنعوت تعيّن الضم، نحو: يا زيدُ الفاضل ابن عمرو. وكذا يتعين الضمّ إن فقدت علمية المنعوت، نحو: يا غلامُ ابن زيد، أو علمية المضاف إليه نحو: يا زيدُ ابن أخينا، أو علميتهما نحو: يا غلامُ ابن أخينا"[28].

8) أشار الزمخشري إلى جواز حذف حرف النداء من العَلَم المضموم والمضاف.

وعقّب الأردبيلي بقوله: "وقد تحذفُ أيضاً من (أيٍّ ومَنْ)، كقول الخطيب: أيُّها النّاسُ، وقول العُبّاد: مَنْ لا يزالُ مُحْسناً أحْسِنْ إليَّ)[29].

وقد ذكر الزمخشري ذلك في المفصل[30]، في حين لم يتوقف ابن هشام عند مسألة حذف حرف النداء في قطر الندى وشرحه[31].

9) وفي ترخيم المنادى ذكر الزمخشري أنه يشترط أن يكون علماً غير مضاف، وزائداً على ثلاثة أحرف.

واستدرك الأردبيلي بقوله: "واعلمْ أنّ العلمية والزيادة على الثلاثة، إنما يشترط في منادى لا يكون فيه تاء التأنيث" وإلا فيجوز ترخيمه مطلقاً دون اشتراط الزيادة على ثلاثة أحرف ولا العلمية نحو: يا عاذلَ، ويا ثُبَ، في: يا عاذلةُ، ويا ثُبةُ. وأضاف بأنّ المستغاث لا يرخم[32]. وقد أشار الزمخشري إلى كل ما ذكره الأردبيلي في (المفصّل)[33]، كما ذكر ذلك ابن هشام في المتن فقال: "ويجوز ترخيم المنادى المعرفة، وهو حذف آخره تخفيفاً فذو التاء مطلقا" وبيّن المسألة في الشرح[34]. وقال ابن مالك:

وجَوِّزنْهُ مطلقاً في كلِّ مَا *** أُنِّثَ بالهَا، والَّذي قدْ رُخِّمَا[35]

10) وفي (الحال) بيّن الزمخشري أنها تأتي لبيان هيئة الفاعل أو المفعول به. وسكت عن العامل فيها.

واستدرك الأردبيلي أنها قد تجيء مبينة لهيئة الفاعل والمفعول معاً نحو: ضَرَبْتُ زَيْداً قَائِمَيْنِ[36]، وأنها "لا بدّ لها من عامل إمّا فعل كما مرّ، أو شبه فعل نحو: زيدٌ ضاربٌ عمراً قائماً، أو معنى فعلٍ نحو: هذا عمرٌو منطلقاً، وقد يحذف العامل إذا دلّ عليه قرينة كقولك للمرتحل: راشداً مهديًّا"[37].

---

(26) شرح الأنموذج ص71.

(27) ينظر باب المنادى ص202 وما بعدها.

(28) شرح التسهيل 393/3.

(29) شرح الأنموذج ص72، 73.

(30)المفصل ص68.

(31)ينظر باب المنادى ص202 وما بعدها.

(32) شرح الأنموذج ص73، 74.

(33) المفصل ص71.

(34) شرح قطر الندى ص213.

(35) شرح ابن عقيل 288/3.

(36) شرح الأنموذج ص78.

(37) شرح الأنموذج ص79.

أشار الزمخشري في المفصل أن (الحال) قد تكون منهما ضربةً على الجمع والتفريق كقولك: لقيته راكبين، ولقيته مصعداً ومنحدراً، وأشار أيضاً إلى العامل فيها وهو إمّا فعل وشبهه من الصفات، أو معنى فعل[38]، وفي المقابل خلت معالجة ابن هشام في القطر وشرحه لهاتين المسألتين[39].

ويذهب ابن يعيش إلى جواز قولك: "ضربتُ زيدًا قائماً قائماً، تجعل أحدَهما للفاعل والآخَرَ للمفعول ولا تُبالي أيَّهما جعلتَ للفاعل؛ لأنّه لا لَبْسَ في ذلك، وإن شئت جمعتَ بينهما"[40].

11)وفي (التمييز) كذلك ذكر الزمخشري التمييز وأنواعه، وسكت عن العامل فيه.

وعقب الأردبيلي وأكّد أنه لا بدّ للتمييز من عامل وهو إمّا فعل نحو: طاب زيدٌ نفساً، وإما اسم نحو: عنْدي عُشرون درهماً، والتمييز لا يتقدم على عامله إذا كان اسماً، وإذا كان فعلاً ففيه خلاف، والمختار عنده عدم الجواز[41]. وهذا مذهب سيبويه، قال ابن يعيش: "اعلم أنّ سيبويه لا يرى تقدُّمَ المميَّزِ على عامله فعلًا كان العاملُ، أو معنًى"[42]، وابن هشام لم يذكر المسألتين في القطر وشرحه[43].

12)اقتصر الزمخشري في حديثه عن المستثنى المنصوب بالمنصوب بـ(إلاّ).

واستدرك الأردبيلي بوجوب نصب المستثنى أيضاً بعد (ما عدا، وما خلا، ولَيْسَ، ولا يكونُ)؛ لكونها أفعالاً تنصب ما بعدها[44]. وقد ذكر الزمخشري كلّ ذلك في (المفصّل)[45]، وقد فعل ابن هشام فعلهما، فاقتصر في المتن على المنصوب بإلّا، وذكر في الشرح بقية نواصب المستثنى فقال: "ما ينصب فقط وهو أربعة: ليس، ولا يكون، وما خلا، وما عدا"[46].

13)ذكر الزمخشري من المنصوبات اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مضافاً أو مضارعاً له، أمّا المفرد فمبني على الفتح، وسكت عن جواز حذفه.

وعقّب الأردبيلي بجواز حذف الاسم إن كان معلوماً نحو: لا عليكَ، أي: لا بأسَ عليك[47].

قال ابن يعيش: اعلم أنّهم قد حذفوا اسم (لا) النافيةِ، فقالوا: لا عليك، والمراد: لا بأسَ عليك، وإنّما حذفوا الاسم لكثرةِ الاستعمال تخفيفًا[48]. أمّا ابن هشام لم يتناول مسألة حذف اسم (لا) لا في القطر ولا في شرحه[49].

والشائع في هذا الباب حذف الخبر إذا دلّ على ذلك دليل، قال ابن مالك:

وشَاعَ في ذا البَابِ إسْقاطُ الخَبر *** إذا المُرادُ مِن سُقُوطِه ظَهَر[50].

---

(38) المفصل ص89، 90.

(39)شرح قطر الندى ص234 وما بعدها.

(40) شرح المفصل 5/2.

(41) شرح الأنموذج ص81.

(42) شرح المفصل 42/2.

(43) ينظر شرح قطر الندى ص237، وما بعدها.

(44) شرح الأنموذج ص83.

(45) المفصل ص96.

(46) شرح قطر الندى ص247.

(47) شرح الأنموذج ص90.

(48) شرح المفصل ص116/2.

(49) ينظر شرح القطر ص166 وما بعدها.

14)قال الزمخشري: إذا تقدم خبر (ما) المشبهة بليس، أو انتقض النفي بـ(إلّا) بطل عملها، والرفع لازم.

وأضاف الأردبيلي أنّه يبطل عملها كذلك بزيادة (إنْ) معها نحو: ما إنْ زيدٌ منطلِقٌ، للضعف بالفاصلة[51].

وقد بيّن ذلك ابن هشام في متن القطر فقال: "وما النافية عند الحجازيين كـ(ليس) إن تقدم الاسم ولم يسبق بـ(إنْ)[52]، ويقول ابن مالك:

إعمَالُ (ليس) أُعملتْ (مَا) دونَ (إنْ)[53].

15)وفي الإضافة ذكر الزمخشري أن الإضافة المعنوية تكون بمعنى (اللام أو مِنْ).

واستدرك الأردبيلي مجيئها بمعنى (في) أيضاً، إذا كان المضاف إليه ظرفَ المضافِ كما في قوله تعالى: ﴿بلْ مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهارِ﴾ [سبأ:33]، أي: مكرٌ في الليلِ والنَّهار، معللاً ترك الزمخشري لها لقلتها[54]. وكذلك لم يذكرها في المفصّل[55].

أمّا ابن هشام فقد أثبت ذلك في المتن فقال: "و بإضافة اسم على معنى (اللام) كـ(غلام زيدٍ) أو (مِن) كـ(خاتم حديدٍ) أو (في) كـ(مكر الليلِ) وتسمّى معنوية[56].

قال ابن مالك: "وقد أغفل النحويون التي بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ [البقرة:204]، [57].

قال في ألفيته:

... وانوِ (مِن) أو (في) إذا *** لم يَصلُحِ إلا ذاكَ، واللامَ خُذَا[58].

16)وفي الإضافة اللفظية قال الزمخشري: هي إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، والصفة المشبهة إلى فاعلها.

واستدرك الأردبيلي من أقسام الإضافة اللفظية إضافة اسم المفعول إلى معموله نحو: زَيْدٌ مَعْمُورُ الدَّارِ، وقال: وقد ذكره المصنف في المفصّل[59]، وذكرها ابن هشام في المتن[60].

وتسمّى هذه الإضافة (غير محضة)، وهي إضافة الوصف إلى معموله، وهي ثلاثة أنواع: اسم فاعل، كـ(ضَارب زيدٍ)، واسم مفعول كـ(مضرُوب العبدِ)، والصفة المشبهة كـ(حسَن الوجهِ)، وهي لا تفيد المضاف تخصيصاً ولا تعريفاً، وفائدتها التخفيف[61].

---

(50) شرح ابن عقيل 24/2.

(51) شرح الأنموذج ص91,

(52) شرح قطر الندى ص142.

(53) شرح ابن عقيل 301/1.

(54) شرح الأنموذج ص93.

(55) ينظر المفصل ص113.

(56) شرح قطر الندى ص253

(57) شرح التسهيل 221/3.

(58) شرح ابن عقيل 42/3.

(59) شرح الأنموذج ص93. وينظر المفصل ص113.

(60) شرح قطر الندى ص253

(61) ينظر أوضح المسالك 75/3، وشرح ابن عقيل 45/3، 46.

17)تناول الزمخشري في التوابع التأكيد المعنوي، وذكر أغلب ألفاظه، وسكت عن التوكيد اللفظي.

فاستدرك الأردبيلي أن للتأكيد قسماً آخر هو (التوكيد اللفظي)، موضحاً أنّ المصنف أهمله لكون التوكيد المعنوي هو التوكيد الحقيقي صناعةً. وقال أيضاً: "واكتفى بـ(أجمعين) عن بقية الألفاظ لاشتراكها في تمام الأحكام أيضاً"[62]. تناول الزمخشري في المفصل قسمي التوكيد، وسمّاه صريحاً وهو التوكيد اللفظي، وغير صريح وهو التوكيد المعنوي[63]، وقال أيضاً: "وأكتعون وأبتعون وأبصعون إتباعات لأجمعون لا يجئن إلا على أثره"[64]، وعلى خلاف مسلك الزمخشري فقد ذكر ابن هشام كل ذلك في متن القطر[65].

18)تناول الزمخشري من التوابع الصفة، وسكت عن فائدتها.

فأوضح الأردبيلي فائدة الصفة وأنها للتوضيح في المعارف نحو: جاءنِي زيدٌ الظريفُ، وللتخصيص في النكرات، نحو: جاءَني رجلٌ عالمٌ[66].

وفي المفصل فصّل الزمخشري الغاية من الصفة فقال: والذي تساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم، ويقال: إنها للتخصيص في النكرات وللتوضيح في المعارف، وقد تجيء مسوقة لمجرد الثناء والتعظيم كالأوصاف الجارية على القديم سبحانه. أو لما يضاد ذلك من الذم والتحقير، وللتأكيد كقولهم: أمس الدابر[67]، اما ابن هشام فقد بيّن فائدة النعت في المتن فقال: "وفائدته تخصيص أو توضيح أو مدح أو ذم أو ترحم أو توكيد"[68].

19)قال الزمخشري توصف النكرات بالجمل نحو: مررتُ برجلٍ وجهُهُ حسنٌ، ورأيتُ رجلاً أعجبني كرمُهُ. ولم يصرّح بشروط الجملة الواقعة صفة.

فجاء الأردبيلي وقيّد إيقاع الجملة صفة للنكرة بشرط كونها خبريّة، أي: محتملةٌ للصدق والكذب"، وعلل عدم تعرض المصنف لذلك باعتماده على المثال[69]. وقد تعرض المصنف لذلك في المفصل فقال: "ويوصف بالجمل التي يدخلها الصدق والكذب"[70]. فلا تقع الجملة الطلبية صفة وفي ذلك يقول ابن مالك:

وامنَعْ هنا إيقَاعَ ذاتِ الطّلب[71].

ولم يذكر ابن هشام في القطر وشرحه مسألة وقوع الجملة صفة فأغفلها في كتابه[72].

20)وفي (البدل) تناول الزمخشري إبدال النكرة من المعرفة والعكس، وشروط ذلك.

---

(62) شرح الأنموذج ص98، 99.

(63) المفصل ص145.

(64)المفصل ص148.

(65) ينظر شرح قطر الندى ص289، و292.

(66) شرح الأنموذج ص100.

(67) المفصل ص149.

(68) شرح قطر الندى ص284.

(69) شرح الأنموذج ص101.

(70) المفصل ص150.

(71) شرح ابن عقيل 198/3.

(72) شرح قطر الندى ص283 وما بعدها.

وأضاف الأردبيلي بقوله: "ويبدل أيضاً الظاهر من المضمر وعلى العكس، فيحصل بذلك أربعة أقسام أُخَر، سكت عنها الزمخشري في أنموذجه[73]، في حين ذكرها في المفصل بالتفصيل[74]، وفي المقابل سكت ابن هشام في القطر وشرحه من التطرق لهذه المسألة[75].

هذه مسألة خلافية، فقد رفض ابن مالك وابن هشام إبدال المضمر من المضمر كقولك: قُمتَ أنتَ، ويجعلانه من باب التوكيد، وهو مذهب الكوفيين، كما يرفضان إبدال المضمر من الظاهر، كقولك: رأيتُ زيداً إيّاه، وهو من أمثلة النحويين، ولم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه، ولو استعمل لكان توكيداً لا بدلاً[76].

21)من الأسماء الموصولة، ذكر الزمخشري (الذي) وأقسامه، و(مَن وما وأيّ وأيّة) فقط، وأنه لا بدّ لجملة الصلة من ضمير يعود إلى الموصول.

واستدرك الأردبيلي ثلاثة موصولات اسمية أهملها المتن وهي: (ذُو) الطائية بمعنى الذي، كقولهم: جاءني ذُو قامَ، و(ذَا) الواقعة بعد (ما) الاستفهامية، نحو: ماذا صنعتَ؟، و(أَلْ) الموصولة الداخِلة على اسم الفاعل والمفعول، نحو: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ [النور:2]، وعلل عدم ذكر الزمخشري لها بقوله: "والمصنف لم يذكر هذه الثلاثة اختصاراً على ما هو أكثر استعمالاً"[77].

كما عقب بمسألة سكت عنها الزمخشري وهي جواز حذف الضمير العائد إلى الموصول إذا كان مفعولاً، كقوله تعالى: ﴿يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [الرعد:26]،أي: لمن يشاؤُهُ[78].

وقد ذكر الزمخشري في المفصل الموصولات فقال: و(اللام) بمعنى الذي في قولهم: الضاربُ أباه زيد، و(ذو) الطائية، و(ذا) في قولك: ماذا صنعت؟[79].

وكذلك ذكرها ابن هشام في متن القطر فقال: "و(ذو) في لغة طي و(ذا) بعد (ما) أو (مَن) الاستفهاميتين وصلة أَلِ الوصفُ"[80]، وأشار في شرح القطر إلى جواز حذف الضمير العائد إلى الموصول سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً بالإضافة أو مخفوضاً بالحرف، وضرب لكلّ ذلك شواهد قرآنية وشعرية، ثم قال: "وفِي هذا الفَصْل تفاصيل كَثِيرَة لا يَلِيق بها هذا الْمُخْتَصر"[81].

22)تناول الزمخشري المبني من الظروف، وذكر منها: إذْ، وإذا، ومتى، وأيّان، وقبل، وبعْد.

وعقب الأردبيلي بقوله: "ومنه ما لم يذكره المصنف وذلك نحو: الآنَ وحيثُ وأمسِ ولمّا وقطّ وعوض ومذْ ومنذُ وكيفَ وأنّى وأينَ ولدَى"[82]. وقد ذكرها في المفصل كلّها وذكر أحكامها[83].

---

(73) شرح الأنموذج ص106، 107.

(74) ينظر المفصل ص158.

(75) ينظر شرح قطر الندى ص308 وما بعدها.

(76) شرح التسهيل 332/3، أوضح المسالك 368/3.

(77) شرح الأنموذج ص115، 116.

(78) شرح الأنموذج ص117.

(79) المفصل ص182.

(80) شرح قطر الندى ص101

(81) السابق ص111.

(82)شرح الأنموذج ص123، 124.

(83) ينظر المفصل ص183، وما بعدها.

وابن هشام لم يتناول هذه الظروف مجتمعة في باب واحد بل ذكر بعضها في ثنايا كتابه[84].

23)ذكر الزمخشري أن من المبني الكنايات نحو: كَم مَالكَ؟ فمثّل للاستفهامية فقط.

واستدرك الأردبيلي مجيء (كم) خبرية أيضاً، نحو: كم رجلٍ، أو رجالٍ ضربتُ[85]. وقد أبرم لهما في المفصل فصلاً[86]، أما ابن هشام فقد ذكرهما في متن القطر في باب التمييز قال: "ومنه تمييز (كم) الاستفهامية نحو: كم عبداً ملكتَ، فأما تمييز الخبرية فمجرور مفرد"[87].

24)ذكر الزمخشري أن (تاء) التأنيث تقدّر في بعض الأسماء، والتصغير دليل على ذلك، نحو: أرضٌ أُرَيْضَة.

واسترك الأردبيلي دلائل أخرى فقال: هذا الدليل إنما يكون في الثلاثي، ومن الدلائل أيضاً تأنيثُ الفعل، كقوله تعالى: ﴿وَبُرِّزَتِ الْجَحِيمُ﴾ [الشعراء:91]، والصفة كقوله تعالى: ﴿فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ﴾ [الغاشية:12]، والإشارة كقوله تعالى: ﴿هَذِهِ النَّارُ الَّتِي﴾ [الطور:14]، والإضمار كقوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا﴾ [الذاريات:48]، والخبر كقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة:64]، والحال كقوله تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء:81]، [88]. ذكر ابن يعيش أغلبها في شرح المفصّل[89]، ولم يذكر ابن هشام ذلك لا في متن القطر ولا في شرحه.

25)تناول الزمخشري أحكام الأعداد من حيث التذكير والتأنيث من ثلاثة إلى عشرة، وسكت عن حكم العددين (واحد، واثنين).

واستدرك الأردبيلي أحكامهما، وعلّل سكوت الزمخشري عنهما بقوله: "وإنّما لم يذكر واحداً واثنين؛ لأنهما لا يستعملان إلا على القياس[90]. قال الزمخشري في المفصل: "وقد سلك سبيل قياس التذكير والتأنيث في الواحد والأثنين"[91]، اما ابن هشام فقد أشار إلى ذلك في متن القطر فقال: "ومَا دون الثَّلاثَة و(فاعل) كثالث ورابع، على القيَاس دائماً"[92].

كذلك فعل ابن مالك فقد سكت عن حكم العددين (واحد واثنين) من حيث التذكير والتأنيث[93].

26)في حديث الزمخشري عن أفعل التفضيل قال: ويلزمه التنكير مع (مِنْ) فإذا فارقته فالتعريف باللام أو الإضافة نحو: زيدٌ الأفضل، وزيدٌ أفضلُ الرجالِ.

اعترض الأردبيلي على عبارة الزمخشري؛ قال: والحاصل عند الزمخشري أن أفعل التفضيل يجب أن يكون مستعملاً مع (مِنْ، أو اللام، أو الإضافة)، ولا يجوز الجمع بين اثنين منها، ولا ترك الجميع. فعقب الأردبيلي

---

(84) ينظر شرح قطر الندى ص15، 85، 230

(85) شرح الأنموذج ص126.

(86) المفصل ص224.

(87) شرح قطر الندى ص238.

(88) شرح الأنموذج ص143، 144.

(89) شرح المفصل ص364/3.

(90) شرح الأنموذج ص161.

(91) المفصل ص267.

(92) شرح قطر الندى ص310.

(93) ينظر شرح التسهيل 392/2، وشرح ابن عقيل 67/4.

بقوله: "وفي كلامه نظرٌ؛ لأنه يوهم بأن أفعل التفضيل إذا لم يكن مع (مِنْ) يلزم أن يكون مضافاً إلى المعرفة، أو معرفاً باللام، وليس كذلك، إذ يجوز أن يكون مضافاً إلى النكرة نحو: مررتُ بأفضلِ رجلٍ[94].

ويؤكد قول الأردبيلي، ما قاله ابن يعيش في شرحه للمفصل: "لمّا كان معنى الباب الدلالةَ على ابتداء التفضيل؛ لم يكن بدٌ مِن (مِنْ) ظاهرة، أو مضمرة، لإفادة المعنى المذكور، ولا يجوز تعريفه – والحالةُ هذه– لا بالألف واللام، ولا بالإضافة" إلى أن قال: "لا بدّ من (مِنْ) أو التعريف بالألف واللام، أو الإضافة، لِما ذكرناه"[95].

ويؤكد قوله أيضاً ما قاله ابن هشام في متن القطر قال: "واسم التفضيل وهو الصفة الدّالة على المشاركة والزيادة كـ(أَكْرَمَ) ويستعمل بـ(مِن) ومضافا لنكرة فيفرد ويذكر وبـ(أَلْ) فيطابق ومضافاً لمعرفة فوجهان"[96].

****

المبحث الثاني: تعقيبات الأردبيلي في باب الأفعال

تُعدّ تعقيبات واستدراكات الإمام الشارح جمال الدين الأردبيلي على الزمخشري في باب الأفعال من أنصع المواضع التي تجلت فيها دِقّته النحويّة وتحقيقه؛ إذ تتبّع ما أهمله الزمخشري طلباً للإيجاز للمبتدئين، فأكمل القواعد المسكوت عنها، وقيّد الأحكام المطلقة، واستدرك الشروط والتفريعات، مع بيان العلل التعليمية التي جعلت المصنف يترك بعض المسائل في متنه.

27) اقتصر الزمخشري في المتن أن الفعل المضارع يدلّ على الاستقبال بـ (سَوْفَ).

فاستدرك الأردبيلي إهماله (السين) نحو: زيدٌ سَيقومُ، وعلّل ترك الزمخشري لها في المتن بأنه استغنى بذكر إحدى الأختين عن الأخرى للمقاربة بينهما في المعنى والعمل[97]. وقد ذكرها في المفصل فقال: "اللام في قولك: إنّ زيداً ليفعلُ، مخلصة للحال، كالسين أو سوف للاستقبال"[98]، ولم يذكرهما ابن هشام في القطر وشرحه.

28) قال الزمخشري في أنموذجه: إن الفعل المضارع ينتصب بـ(أَنْ) نحو: أنْ يخرجَ.

وقيّد الأردبيلي عمل (أَنْ) الناصبة بألّا تسبق بفعل (عِلْمٍ) نحو: عَلِمتُ أَنْ سَيَقومُ زيدٌ، فتكون حينئذٍ المخففة من الثقيلة، أو بفعل (ظنٍ) فيجوز الوجهان نحو: ظننتُ أنْ يقومَ، وأنْ سيقومُ[99].

وقد بيّن ابن هشام ذلك في متن القطر فقال: "وَبِأَن المصدرية ظَاهِرَة نحو: ﴿أَن يَغْفِرَ لِي﴾ [الشعراء:82]، مَا لم تسبق بِعلم نَحْو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى﴾ [المزمل:20]، فَإِن سبقت بِظَنّ فَوَجْهَانِ"[100]، وفي ذلك يقول ابن مالك:

وبـلَنْ انْصِبْـهُ وَكَيْ، كَذا بِـأنْ *** لا بَعد عِلْمٍ، والتِي مِن بَعدِ ظَنْ

فانْصِبْ بهَا، والرَّفعَ صحّحْ، واعتقِدْ *** تخفيفَها مِن أنَّ، فهوَ مُطَّرِد[101].

---

(94) شرح الأنموذج ص170.

(95) شرح المفصل 127/4، 128.

(96) شرح قطر الندى ص81.

(97) شرح الأنموذج ص178.

(98) المفصل ص321.

(99وشرح الأنموذج ص180.

(100) شرح قطر الندى ص60.

(101) شرح ابن عقيل 3/4.

29)ذكر الزمخشري من الأحرف الناصبة للمضارع (إذنْ) نحو: وإذنْ يذهبَ.

وقيّد الأردبيلي نصب المضارع بـ(إذَنْ) بشروط هي: ألّا يكون ما بعدها معتمداً على ما قبلها، وأن يكون مدخولها مستقبلاً[102]. والزمخشري لم يذكرها في المفصل أيضاً[103]، وقد ذكر شروطها ابن هشام في متن القطر[104].

يضيف النحويون شرطاً ثالثاً للنصب بـ(إذن) وهو: أن لا يفصل بينها وبين منصوبها إلا بالقسم[105]، ولعلّه يفهم من قول الأردبيلي: أن يكون (مدخولها) مستقبلاً.

30)تناول الزمخشري الفعل المبني للمفعول، ولم يذكر طريقة صوغه من الماضي والمضارع.

فجاء الأردبيلي وفصّل في طريقة صوغهما وتغيّر بنيتهما عند البناء تفصيلا دقيقاً[106]. وبالرجوع إلى المفصل نجد الزمخشري لم يبين طريقة صوغه أيضا[107]، أمّا ابن هشام فقد بين طريقة صوغه في المتن في باب النائب عن الفاعل[108]، وكذلك فعل ابن عقيل[109].

31)ذكر الزمخشري أن فعل ما لم يُسمَّ فاعله يسندُ إلى المفعول به، وقد يسندُ إلى المصدر والظرفين.

وعقّب الأردبيلي بامتناع إقامة المفعول له والمفعول معه مقام الفاعل، وأنه لا يجوز بحالٍ إقامة غير المفعول به مقام الفاعل إذا وُجِد في الكلام[110]. وبه قال الزمخشري في المفصل قال: "وللمفعول به المتعدي إليه بغير حرف من الفضل على سائر ما بُني له أنه متى ظفر به في الكلام فممتنع أن يسند إلى غيره"[111]، وقال ابن هشام في المتن: "يُحذف الفاعل فينوب عنه في أحكامه كلها مفعول به فإن لم يُوجد فمَا اخْتصَّ وتصرف من ظرف أَو مجرور أَو مصدر"[112].

ما ذكره الأردبيلي هو مذهب البصريين إلا الأخفش، أمّا مذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غير المفعول به مقام الفاعل وهو موجود تقدّم أو تأخر، ومذهب الأخفش أنه إذا تقدم غير المفعول به جاز إقامة كل منهما، وإن لم يتقدم تعيّن إقامة المفعول به[113].

32)في الأفعال الناقصة عدد الزمخشري أخوات كان، ثم اقتصر على معنى (كان) فقط.

---

(102) شرح الأنموذج ص181.

(103) المفصل ص325.

(104) شرح قطر الندى ص58.

(105) ينظر شرح التسهيل 20/4، شرح ابن عقيل 6/4.

(106) شرح الأنموذج ص191، 192.

(107) المفصل ص343.

(108) شرح قطر الندى ص187.

(109) شرح ابن عقيل 112/2.

(110) شرح الأنموذج ص193، 194.

(111) المفصل ص343.

(112) شرح قطر الندى ص187.

(113) شرح ابن عقيل 121/2.

وجاء الأردبيلي واستدرك معاني أخوات (كان)، وعلّل عدم ذكر الزمخشري لها بقوله: "ولم يبينْ غير معنى (كان)؛ لأنّه أصل الباب"[114]. ولكنها ذكرها في المفصل[115]، ولم يذكرها ابن هشام لا في المتن ولا في شرحه[116]. وقد بيّن ابن عقيل معانيها في شرحه للألفية[117].

33)ذكر الزمخشري بعض أفعال المقاربة، وهي: عسى، وكاد، وأوشك، وكربَ.

فاستدرك عليه الأردبيلي بقية الأفعال (الدالة على الشروع) وهي: أَخَذَ، وجَعَلَ، وطفِقَ[118]. أمّا في المفصل فقد ذكرها الزمخشري قال: "ومنها: كرب وأخذ وجعل وطفق، يستعملن استعمال (كاد)"[119]، وابن هشام لم يعقد باباً لأفعال المقاربة في القطر.

تنقسم أفعال المقاربة إلى ثلاثة أقسام بحسب معانيها، ما دلّ على المقاربة: كَادَ، وكَرَبَ وأوشك، وما دلّ على الرجاء: عسَى، وحَرَى، واخْلَولَق، وما دلّ على الشروع: جَعَل وطَفِقَ، وأخذَ، وعَلِقَ، وأنشَأ. وتسميتها (أفعال المقاربة) من باب تسمية الكلّ باسم البعض[120].

34)قال الزمخشري في أفعال المدح والذم: و(حبذا) يجري مجرى (نِعمَ)، فيقال: حبّذا الرجلُ زيدٌ، وحبّذا رجلاً زيدٌ.

وأضاف الأردبيلي أصل وأحكام تركيب (حبذا)، وموقع (ذا) من الإعراب بوصفها الفاعل، وحكم التمييز الواقع بعدها[121]. وقد فصّل الزمخشري في المفصل كلَّ ذلك[122]، ولم يعقد ابن هشام باباً لأفعال المدح والذم في قطر الندى، وذكر فاعل (نعم وبئس) في باب الفاعل[123].

35)ذكر الزمخشري صيغتي التعجب، وأعرب (ما) في: ما أَفْعَلَ زيداً، مبتدأ، و(أفعلَ) خبره.

وعقّب الأردبيلي بقوله: هذا مذهب سيبويه، واستدرك مذهب الأخفش وقارنه بمذهب سيبويه في إعراب صيغتي التعجب (مَا أَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ بهِ)[124]. وذكر الزمخشري المذهبين في المفصل[125]، وبالموازنة مع شرح قطر الندى نجد ابن هشام يتفق مع الزمخشري والأردبيلي حيث نصّ على مذهب سيبويه في المتن، وفي الشرح تناول المذهبين بشيء من التفصيل[126].

****

(114)شرح الأنموذج ص199، 201.

(115) المفصل ص353.

(116) شرح قطر الندى ص126.

(117) شرح ابن عقيل 268/1.

(118)شرح الأنموذج ص202.

(119)المفصل ص360.

(120) شرح ابن عقيل 323/1.

(121)شرح الأنموذج ص207, 208.

(122) المفصل ص265.

(123) شرح قطر الندى ص186

(124)شرح الأنموذج ص210، 211.

(125) المفصل ص367.

(126) شرح قطر الندى ص320، 321، 322.

المبحث الثالث: تعقيبات الأردبيلي في باب الحروف

يُمثّل باب الحروف القسم الثالث والأخير في متن (الأنمُوذج) للزمخشري وشرحه للأردبيلي، وهو بابٌ ذو أهمية عالية في الصناعة النحوية؛ نظرًا لأن الحروف هي الرباط الناظم للأسماء والأفعال، وبها تتحدد الأغراض الدلالية للتراكيب كالشرط، والنفي، والاستفهام، والجرّ، والعطف. ولما كان الزمخشري قد اعتمد مسلك الاختصار أحياناً بحصر عدد من الحروف وتجريدها من معانيها الفرعية لتسهيل المتن على المبتدئين، فقد نهض الأردبيلي بالاستدراك والتعقيب والتتميم؛ فبيّن الفروق الدقيقة بين الأدوات المتقاربة، واستكمل المعاني والحروف المسكوت عنها، وعلّل دواعي حذف المصنف لبعض الأبواب.

36) اقتصر الزمخشري عند ذكره لمعاني حروف الجرَّ على المعنى الأصلي للحرف طلباً للخفة، فقال: مِنْ للابتداء، والبَاء للإلصاق، واللام للاختصاص، والكَاف للتشبيه.

وعقب الأردبيلي باستكمال المعاني التي سكت عنها؛ ففي حرف الجر (مِنْ) أضاف معانيها الفرعية كبيان الجنس، والتبعيض، وكونها تأتي زائدة، نحو: ما جاءني من أحد[127]، وفي حرف الجرّ (الباء) أضاف معنى الاستعانة، والمصاحبة، والتعدية، والظرفية، وقد تكون زائدة كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء:79]، [128]، وفي حرف الجرّ (اللام) أضاف معنى التعليل، وقد تكون زائدة نحو قوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل:72]، [129]، وفي حرف الجرّ (الكاف) أضاف مجيئها زائدة كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:11]، [130]. أما في المفصّل فقد أضاف الزمخشري بعض المعاني الفرعية للحروف[131]. ولم يتعرض ابن هشام في القطر وشرحه لذكر معاني الحروف إطلاقاً[132].

37) جمع الزمخشري بين معنى (إلى وحتى) وقال هما: للانتهاء.

فتعقب الأردبيلي إطلاق الزمخشري لمعناهما بالانتهاء، واستدرك الفرق بينهما وهو: أن مدخول (حَتَّى) يجب دخوله في حكم ما قبلها قطعاً نحو: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا، فيكون الرأس مأكولاً معها، بخلاف (إلى) فلا يجب دخول مدخولها في حكم ما قبلها، فلا يجب أن يكون الرأس مأكولاً أيضاً[133]. وقد فرّق بينهما في المفصل قال: و(حتى) في معنى (إلى) إلا أنها تفارقها في أن مجرورها يجب أن يكون آخر جزء من الشيء أو يلاقي آخر جزء منه[134].

وقال ابن عقيل: يدل على انتهاء الغاية (إلى، وحتى، واللام)، والأصل من هذه الثلاثة (إلى) فلذلك تجرّ الآخر وغيره، ولا تجرّ (حتّى) إلا ما كان آخرا أو متصلا بالآخر، واستعمال (اللام) للانتهاء قليل، ومنه قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى﴾ [الرعد:2][135].

---

(127) شرح الأنموذج ص216، 217.

(128) شرح الأنموذج ص218.

(129) السابق.

(130) السابق ص220.

(131) المفصل ص379، وما بعدها.

(132) ينظر شرح القطر ص 249 وما بعدها.

(133) شرح الأنموذج ص217.

(134) المفصل ص380.

(135) شرح ابن عقيل 17/3، 18.

38)ذكر الزمخشري من حروف الجرّ (رُبَّ) وهي للتقليل، وتختص بالنكرات.

واستدرك الأردبيلي حكم اتصالها بـ(ما) الكافة فحينئذٍ تمنعها عن العمل، وتهيئها للدخول على الجمل الفعلية نحو: رُبَمَا قَامَ زَيْدٌ[136]. وبه قال الزمخشري في المفصل[137]، ولم يتناول ابن هشام مسألة دخول (ما) الكافة على حروف الجرّ[138].

وقد تزاد بعدها ولا تكفها عن العمل وهو قليل[139].

39)عند حديث الزمخشري عن حروف الجرّ لم يتطرق إلى حكم حذفها.

وجاء الأردبيلي وبيّن جواز حذف حرف الجرِّ ونصب مدخوله على نزع الخافض، أو على المفعولية كقوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف:155]، أي: من قومه[140]. وفي المفصل ذكر الزمخشري الحذف فقال: "وتحذف حروف الجرِّ فيتعدى الفعل بنفسه"، ثم استشهد بالآية السابقة[141]، أمّا ابن هشام فلم يتطرق إلى حكم حذف حروف الجرّ في القطر وشرحه[142].

وذكر ذلك في أوضح المسالك، وقسّمه إلى ثلاثة أقسام: سماعي جائز في الكلام المنثور، نحو: نَصحتُهُ، والأكثر ذكر اللام، نحو: ﴿وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾ [الأعراف:79]، وسماعي خاص بالشعر، وقياسي، وذلك في (أنَّ، وأنْ، وكي)، نحو: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران:18]، ونحو: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الأعراف:63]، ونحو: ﴿كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الحشر:7]، أي: بأنَّه، ومِن أنْ جَاءَكم، ولِكَيْلا، وذلك إذا قدرت (كي) مصدرية[143].

40)تناول الزمخشري حروف النفي وقال: و(لن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل ولكن على التأكيد.

واستدرك الأردبيلي مذهب النحاة في أصل بنيتها، مرجحاً مذهب سيبويه بأنها حرف برأسها موضوع للنفي، ورادّاً على مذهب الخليل القائل: بأن أصلها (لا أَنْ) فحذفت الهمزة والألف للتخفيف، ومذهب الفراء القائل: بأنّ نونها مبدلة من الألف وأصلها (لَا)[144]. كذلك الزمخشري في المفصل ذكر الخلاف ورجح مذهب سيبويه[145]. وابن هشام في شرح القطر ذكر المسألة ورفض كونها مركبة، وهو بذلك يرجح مذهب سيبويه أيضاً[146].

41)ذكر الزمخشري في حروف النداء أن (يا) تستعمل للبعيد، و(أيْ، والهمزة) للقريب.

---

(136) شرح الأنموذج ص219.

(137) المفصل ص383.

(138) ينظر شرح قطر الندى ص249 وما بعدها.

(139) شرح ابن عقيل 34/3.

(140) شرح الأنموذج ص220.

(141) المفصل ص387.

(142) ينظر شرح قطر الندى ص249 وما بعدها.

(143) أوضح المسالك 162/2،161.

(144) شرح الأنموذج ص233.

(145) المفصل ص407.

(146) شرح قطر الندى ص58.

واستدرك الأردبيلي في استعمال حرف النداء (يَا) وأنها لا تختص بالبعيد فقط كما جاء بالمتن، بل هي أُعمُّ الحروف فتُستعمل للبعيد والقريب[147]، وفي المفصل كذلك ذكر الزمخشري أن (يا) تستعمل للبعيد[148]، وابن هشام لم يذكر استعمالات حروف النداء في القطر وشرحه[149]، وقال في أوضح المسالك: "وأعمّها (يا) فإنها تدخل على كلِّ نداء"[150].

42)تناول الزمخشري الحروف المصدرية، وذكر منها حرفين هما: (أنْ، وما).

استدرك الأردبيلي إهمال الزمخشري لعدِّ (أَنَّ) المفتوحة من الحروف المصدرية؛ لأنها تجعل ما بعدها في تأويل المصدر كغيرها، وعلّل ترك الزمخشري لها بأنه نظر إلى اختصاصها بالجمل الاسمية، والمصدرية في الفعل أظهر[151]. ولم يذكرها في المفصل أيضاً[152]، ولم يعقد ابن هشام في كتابه باباً للحروف المصدرية وإنما ذكر بعضها في نواصب المضارع[153].

43)ذكر الزمخشري في المتن أنّ الحروف (لولا، ولوما، وهلّا، وألّا) حروف تحضيض تدخل على الماضي والمستقبل.

اعترض الأردبيلي تخصيص الزمخشري لها بالتحضيض، فاستدرك أنها تفيد التحضيض والحثّ إذا دخلت على الفعل المضارع نحو: هَلاَّ تَقرأُ القرآن، بينما تفيد اللَّوْمَ والتَّوْبِيخَ على ما تُرك وفات إذا دخلت على الفعل الماضي نحو: هَلاَّ أَكْرَمْتَ زَيْداً[154]. وسكت عن ذلك أيضاً في المفصل[155]، ولم يذكر ذلك ابن هشام في القطر وشرحه.

قال ابن مالك: "التحضيض مبالغة في الحضّ على الشيء، وهو طلبه والحثّ على فعله، وحروفه: (هلا، وألا، ولولا، ولوما)، يدخلن على الفعل للتوبيخ في ضمن التنديم إن كان ماضياً، وفي ضمن التقاضي إن كان مستقبلاً"[156].

44)وفي باب الشرط ذكر الزمخشري أن (الفاء) قد تدخل في الجزاء إذا لم يكن مستقبلاً أو ماضياً في معناه.

واستدرك الأردبيلي مجيء (إذَا) واقعة في موضع (الفاء) كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم:36][157]. وقد أشار الزمخشري في المفصل إلى ذلك قال: "ويقام (إذا) مقام (الفاء) قال

(147) شرح الأنموذج ص235.

(148) المفصل ص413

(149) شر قطر الندى ص202 .

(150) أوضح المسالك 5/4.

(151) شرح الأنموذج ص239.

(152) ينظر المفصل ص429.

(153) شرح قطر الندى ص58، 60.

(154) شرح الأنموذج ص240.

(155) شرح المفصل ص431

(156) شرح التسهيل 113/4.

(157) شرح الأنموذج ص245.

الله تعالى: ﴿إذا هُم يقنطون﴾[158]، وكذلك أشار ابن هشام إلى مجيء (إذا) الفجائية مكان (الفاء)، واستشهد بالآية نفسها[159]، واشترط في الشرح دخولها على الجملة الاسمية[160]. قال ابن مالك:

وتخلُفُ الفاءَ إذَا المُفاجَأه *** كـ (إنْ تَجُدْ إذاً لنَا مُكافأه)[161].

45)خصص الأردبيلي في خاتمة شرحه فصلاً أسماه (تنبيه) لأصناف الحروف التي أهمل الزمخشري ذكرها كالتنوين، وألفي التأنيث، وتائه المتحركة، وشين الوقف وسينه، وحرف الإنكار، وحروف التذكير، وعلل عدم ذكر الزمخشري لها بقوله: "فكأنه اقتصر في التنوين على ما ذكره عند ذكر خواص الاسم، وفي ألفي التأنيث وتائه على ما ذكر في المؤنث، وترك الباقي لقلة فائدتها"[162]، وقد ذُكرت كلها في المفصّل[163].

وجعل الشارح هذه الاستدراكات بمثابة تكميل للبناء الحرفي في كتاب الأنمُوذج، ليرتفع بالمتن المختصر إلى ديوان نحوي يستوفي شروط الفنِّ وأصوله.

****

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح العرب لساناً وأوضحهم بياناً، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛ فقد سعى هذا البحث إلى استقراء المادة النحوية وتحليلها واقفاً على (تعقيبات واستدراكات جمال الدين الأردبيلي على الزمخشري في كتابه الأنمُوذج)؛ ليبرز صور التكامل العلمي بين صانع المتن التعليمي المختصر (الزمخشري) الهادف إلى تقريب أصول النحو وتيسيرها للمبتدئين، والشارح المحقق (الأردبيلي) الذي كشف غوامض ألفاظه، وتدارك مسائله الشاردة وقيّد أحكامه المطلقة ورجّح دلالاته.

أهم النتائج:

أسفر البحث عن جملة من النتائج، يُمكن إيجاز أبرزها في النقاط الآتية:

1) تبين من خلال الاستقراء والتحليل أن تعقيبات الأردبيلي لم تكن مجرد اعتراضات أو مخالفات ظاهرة للزمخشري، بل تنوعت وفق مسارات علمية أربعة رئيسة وهذا ترتيبها تنازلياً بحسب كثرتها في التعقيبات:

- أ) تكميل المسكوت عنه: كبيان عامل الرفع في المبتدأ والخبر، وبيان العامل في الحال والتمييز، وحكم العددين (واحد واثنين) من حيث التذكير والتأنيث.
- ب) استدراك الأقسام والتفريعات: كاستدراكه أقسام العَلَم (اللقب والكنية)، والموصولات الاسمية المسكوت عنها (ذو الطائية، (ذا) بعد ما الاستفهامية، وأل)، وباقي أفعال المقاربة والشروع (أَخَذَ، طَفِق، جعَل).

---

(158) المفصل ص440.

(159) شر قطر الندى ص79.

(160) السابق ص93.

(161) شرح ابن عقيل 83/4.

(162) شرح الأنموذج ص252.

(163) المفصل ص455 وما بعدها.

- ج) تقييد الأحكام المطلقة وتكميل الشروط: كتقييد إعراب الأسماء الستة بالحروف باشتراط كونهما مكبرة ومفردة، وتقييد الناصبين (أَنْ، وإِذَنْ)، واشتراط الجملة الخبرية في صفة النكرة.
- د) الاعتراض: كاعتراضه على أن (أفعل التفضيل) يلزم أن يكون مضافاً إلى المعرفة، أو معرفاً باللام فقط، وأن (لولا، ولوما، وهلّا، وألّا) حروف تحضيض إذا دخلت على الماضي والمستقبل.

2) كشفت الدراسة عن تميّز الأردبيلي ببُعد تعليمي منصف إذ عمد في مواضع كثيرة إلى توجيه سكتات الزمخشري، وبيان تركه لبعض المسائل إنما كان طلباً للاختصار، أو لقلّة الاستعمال، أو الاستغناء بالشائع، أو رعايةً لطبقة المبتدئين لئلا يثقل عليهم المتن.

3) كشفت المقابلة عن تلاقي الشارحين في رعاية المبتدئين بنقل الشروط والقيود التفصيلية إلى دَرَج الشرح دون المتن؛ حيث آثر ابن هشام بوصفه مصنف المتن والشرح معاً في شرح قطر الندى إرجاءها من متنه إلى شرحه في القطر، بينما استكملها الأردبيلي بوصفه شارحاً لمتن غيره، متداركاً إيجاز الزمخشري وموجّهاً علّة اختصاره؛ وظهر ذلك في استدراك شروط الأسماء الستة، وتفصيل العوامل.

4) أظهرت المقارنة تميّز الأردبيلي باستدراك مسائل سكت عنها ابن هشام في متنه وشرحه معاً، ومن أبرزها: استدراك قسم المفعول المطلق المبين للنوع، وجواز حذف اسم (لا) النافية للجنس عند دلالة القرينة.

5) أثبتت الدراسة أن ابن هشام تدارك في متنه (قطر الندى) بعض الحدود والمسائل التي أهملها الزمخشري في (الأنموذج) وشاركه الأردبيلي في استدراكها؛ كإدراج الموصولات الاسمية (ذو، ذا، أل)، في حين اختلفا في تنظيم الأبواب، فلم يعقد ابن هشام أبواباً مستقلة لأفعال المقاربة، أو أفعال المدح والذم، كما فعل الزمخشري وشارحه الأردبيلي.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي انتهى إليها البحث، يوصي الباحث بما يلي:

1. دراسة شروح وحواشي المتون النحوية المختصرة في أبحاث علمية مستقلة؛ لاستخراج الضوابط والتعقيبات النحوية التي أودعها الشُّراح المتأخرون في حواشيهم.
2. العناية بتحقيق الحواشي القائمة على (شرح الأنموذج للأردبيلي) كـ(حاشية الشيخ قاسم بن نعيم الحنفي) ودراستها للوقوف على أثر هذا الشرح في المدرسة النحوية المتأخرة.

****

المصادر والمراجع:

1) القرآن الكريم

2) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط/ العشرون، 1980م.

3) ابن مالك، محمد بن عبد الله، **شرح تسهيل الفوائد**، تح/ عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط/ الأولى، 1990م.

4) ابن هشام ، جمال الدين،

- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تح/ بركات يوسف هبود، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2000م.
- **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تح/ محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط/ الحادية عشرة، 1963م

5) ابن يعيش، أبو البقاء، **شرح المفصل للزمخشري**، تح/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/ الأولى، 2001م.

6) الأردبيلي، محمد عبد الغني، **شرح الأنموذج في النحو**، تح/ حسن فرهود، دار العلوم، 1990م.

7) حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، تح/ محمد شرف الدين، رفعت بيلكه، وكالة المعارف، إسطنبول 1943م.

8) الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله، **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت، ط/ الثانية، 1995م.

9) الزركلي، خير الدين، **الأعلام**، دار العلم للملايين، ط/ الخامسة عشر 2002م.

10) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، **المفصل في صنعة الإعراب**، تح/ علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط/ الأولى، 1993م.

11) السيوطي، جلال الدين، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ، لبنان.

12) القفطي، جمال الدين، أبو الحسن، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط/ الأولى، 1982م.

13) كحالة، عمر رضا، **معجم المؤلفين**، المكتبة العربية، دمشق (عبيد إخوان)، مكتبة الترقي، دمشق، 1957 – 1961م.